مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.530
29 August 1989

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الغالي بنهيمة (المغرب)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٣٠ لمؤتمر نزع السلاح اليوم ، يواصل المؤتمر نظره في تقارير أجهزته الفرعية المخصصة كما يواصل دراسة واعتماد تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . غير أنه طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي ممثل يرغب في إثارة أية مسألة تتعلق بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

يوجد على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو اليابان وفرنسا (الذي سيتكلم بوصفه رئيساً للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية) والصين ومنغوليا (الذي سيتكلم بوصفه رئيساً للجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي) ، وجمهورية كوريا والمكسيك (الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح) . أعطي الكلمة الآن للسفير يامادا ، ممثل اليابان .

السيد يامادا (اليابان): سيدي الرئيس لقد سنحت لي الفرصة من قبل لتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر . ولكنني أود أن أعرب عن خالص مشاعر التقدير لقيادتكم البارعة المقتدرة . ونحن نقترب ، في ظل رئاستكم وتوجيهكم من الاختتام الناجح لدورة المؤتمر هذا العام .

ولما كانت هذه هي آخر كلمة لي كممثل لليابان في المؤتمر ، أود أن أشاطركم أفكاري عن المؤتمر ودبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف . فعندما وصلت في خريف عام ١٩٨٦ ، كان العالم يشهد بداية منعطف في تاريخ نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ففي علاقات الشرق والغرب ولا سيما في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تحدث أشياء متتالية لم يكن بوسعنا في السنوات السابقة ولا حتى أن نحلم بها . ويحضرني في هذا الصدد ، الاتفاق الخاص بالقوات النووية المتوسطة المدى وتنفيذه السلس ، وتجارب التحقق المشتركة في مواقع التجارب النووية بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والشروع في المحادثات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتقدمها السريع ، ودعوة الزوار إلى المرافق العسكرية الحساسة .

وقد حضرت إلى هنا على أمل أننا بعد فترة طويلة من الكمون سنرى تحركات ملموسة في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ، وكم سرني ما شهدت من الإخلاص والتفاني والعمل الشاق الذي يبذله أعضاء المؤتمر من أجل قضية نزع السلاح . وقد تعرضت لحالات من ارتفاع الروح المعنوية وهبوطها وللأمل وخيبة الرجاء . ويجب أن أكون صريحاً فأقول إنني مغادر ولدي إحساس بأن الستار لم يرفع بعد عن مشهد نزع السلاح المتعدد الأطراف . ومع ذلك فأنا ألمح بعض الاتجاهات الأساسية وهي تزحف بوضوح . وجمهور العالم يتزايد اهتمامه بما يفعله مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح . ولا أعتقد أن التقدم في هذا المجال سهل المنال .

فالنجاح يتطلب المثابرة والمصابرة والإلهام السياسي . وإني لعلى يقين من أن الحين سيحين عما قريب عندما تؤتي جهودكم ثمارها ولا بد له أن يحين .

إن للمسائل المتصلة بالأسلحة النووية أولوية عليا لدى شعب اليابان الذي يصلّي لله بإخلاص كيما تزول الأسلحة النووية في النهاية ولا تتكرر الفاجعة النووية مرة أخرى . وتصبو اليابان إلى تحقيق حظر شامل للتجارب النووية . والجهود الدولية في سبيل فرض هذا الحظر مستمرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً . وكانت هناك أوقات بذلت فيها جهود شاقة ومتآزرة بحيث لاح الاتفاق في الأفق . ولا مندوحة لي من أن أعترف بخيبة الأمل عندما أستمع إلى بيانات أرى أنها تهمل بغير قصد تاريخ الجهود الدولية وتتناقض مع الالتزام الوارد في الوثائق القانونية القائمة ، وتثير الشكوك حول مصداقيتها وأساسها السليم .

إن حظر التجارب النووية لهو تدبير مستقل من تدابير نزع السلاح . وهو يرمي إلى وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ، وإلى وضع قيود على مواصلة تطويرها . ويقول المؤيدون لاستمرار التجارب إنها ضرورية طالما أننا نعتمد على الأسلحة النووية . نعم ، هم على صواب . وهذا بالضبط هو السبب الذي من أجله أطالب بحظر التجارب النووية . وقد يقول البعض إن هذا الحظر لن يكون له أثر يذكر على التسلح النووي . وربما كانوا على صواب أيضاً . ولكن لماذا إذن يستمرون في التجريب؟ وبالرغم من أن اليابان تود أن ترى الوقف الفوري لجميع التجارب النووية ، فإننا لا نظاهر نهجاً غير واقعي ولا ندعو إلى أي تدبير تكون له آثار سلبية على أمن العالم وبخاصة أمن الدول الغربية التي تشاطرها اليابان نفس القيم السياسية . ولذلك اقترح وزير خارجيتنا في المؤتمر عام ١٩٨٤ اتباع نهج الخطوة خطوة . وهذا هو ما يجعل اليابان تؤيد اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المفاوضات الكاملة النطاق ، مرحلة بعد مرحلة ، المشار إليها في بيانهما المشترك الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ونحن نأمل بإخلاص أن تعجل الحكومتان بتنفيذ اتفاقهما وأن تربط عملية التفاوض المتعددة الأطراف بمشروعهما في القريب العاجل .

وقد حيل لعدة سنوات مضت بين مؤتمر نزع السلاح وبين إجراء أنشطة عملية بخصوص قضية حظر التجارب النووية من خلال إثارة مسألة الولاية الخاصة بإنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" . وقد نشأ المأزق بسبب تعارض المواقف الرسمية لمجموعات البلدان . ومع ذلك ، فقد شهدت عدداً متنامياً من الوفود التي أعربت عن رغبتها في بدء العمل الموضوعي بشأن قضايا التجريب النووي في المؤتمر . وعندما توليت رئاسة المؤتمر في آذار/مارس ، شرعت في عملية حوار من أجل البحث عن توافق في الآراء حول مسألة الولاية . وفي محاولة للخروج من مأزق المواقف

المتعارضة للمجموعات ، قمت باستشارة الوفود على أساس فردي وغير رسمي . وقد تمكنت ، بالتعاون مع جميع الوفود من إقرار أن مشروع الولاية الذي اقترحه السفير فيفودا في الوثيقة CD/863 يمكن بالفعل أن يكون أساساً صالحاً للوصول إلى توافق في الآراء ، وأعتقد أن ذلك يمثل إنجازاً في حد ذاته . وقد ضيقت المشاورات الاخرى شقة الخلاف إلى حد كبير وفي رأيي أن هناك بصيصاً من الأمل في التوصل إلى الاتفاق .

وأنا أشعر بالكثير من الامتنان لكم ، سيادة الرئيس ، على تشجيعكم المستمر لجهودي . وأود أيضاً أن أعرب عن عرفاني بالجميل للرؤساء المتعاقبين وللكثير من الوفود الذين منحوني تأييدهم الحار . وأود أيضاً أن أنوّه بأن السفير دي أزامبوجا والسفير ديتسه قد عاوناني معاونة قيّمة كمنسّقين للبنود عن مجموعتيهما . وأنا أشعر بالأسف لأنني لست في وضع يمكنني من إبلاغكم بالاتفاق حتى الآن . وهو خطئي كله وليس خطأ أي وفد كان . غير أنني واثق بأننا إذا واصلنا بذل الجهود خلال فترة ما بين الدورات ، تظل لدينا فرصة طيبة للموافقة على الشروع في العمل الموضوعي في بداية الدورة العام القادم .

وأود أن أعلق بإيجاز على التقرير المرحلي عن الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، والوارد في الوثيقة CD/944 . وأنا أقدر أسمى التقدير العمل الممتاز والمستمر الذي يقوم به الفريق لإكمال تصميم شبكة دولية عصرية لتبادل البيانات السيزمية . ويمر فريق الخبراء اليوم بمرحلة مهمة جداً من مراحل عمله في وضع تصميمه النظري موضع الاختبار . وفي هذا الصدد أود أن أشير مع الارتياح الكبير إلى أن المرحلة الأولى من الاختبار التقني الثاني الواسع النطاق للفريق ستكتمل بحلول نهاية هذا العام وأن المرحلة الثانية سوف تبدأ يوم ١٦ كانون الثاني/يناير من العام المقبل .

وفي الوقت نفسه ، أشاطر الدكتور دالمان ، رئيس الفريق ، القلق العميق الذي أعرب عنه إزاء المشاركة في الاختبار التقني الثاني للفريق . وذلك التوزيع الجغرافي للمحطات الـ ٤١ الذي قدمه ٢١ بلداً غير متوازن إذ لا توجد أية محطة في أفريقيا أو في أمريكا الجنوبية ولا يوجد سوى القليل في آسيا . والمطلوب الآن هو التوسع في المشاركة من أجل تحقيق أهداف الاختبار التقني الثاني للفريق .

ولا شك أن إنشاء شبكة عالمية للرصد السيزمي تشكل عاملاً أساسياً في الحظر الشامل للتجارب النووية . كما أن إسهام فريق الخبراء سوف تزداد قيمته إذا كان الاشتراك فيه واسعاً . ولذا أهيب بتلك البلدان التي لم تنضم إلى اختبار فريق الخبراء إلى الآن ، وبخاصة بلدان نصف الكرة الجنوبي ، أن تبادر إلى ذلك .

وقد بدأت بالفعل العملية التحضيرية للاستعراض الأخير لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل . وحضرت الدورة الأولى للجنة التحضيرية ، المنعقدة في أيار/مايو ٩٥ دولة أي أكثر مما حضر الاجتماع التحضيري للاستعراض الثالث بنحو ٣٠ دولة وهذا دليل على الاهتمام والقلق المتزايدين بشأن مستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار بعد عام ١٩٩٥ . فقد كان نظام معاهدة عدم الانتشار على مدى العشرين سنة الماضية أحد أهم الأطر القانونية للأمن في العالم . وهدف اليابان هو المحافظة على هذا النظام وتقويته . ومن أجل هذا الغرض ، يتعين بذل جهود شاقة من جانب الدول سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها . ونحن في حاجة إلى النظر في قضايا عدم انتشار الأسلحة النووية ، ونزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية في علاقاتها المتشابكة وإلى وضع استراتيجية متماسكة متعددة الأطراف . ذلك أن معاهدة عدم الانتشار ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي خطوة متوسطة نحو عالم متحرر من الأسلحة النووية . ورغبة في الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار يلزم أن تبذل جهود حقيقية موازية في مجال نزع السلاح النووي . ونحن نرحب بالمفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START) ، ونأمل بإخلاص في نجاح هذه المفاوضات في وقت مبكر . وأود أيضاً أن أهيب بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها وإن كانت على مشارف امتلاكها أن تدرس سياسة التنبؤ من أجل الأجيال القادمة . وعلى أية حال ليست لإحدى الدول أن تدعي بأنها تختلف عن غيرها فيما يتعلق بالاختيار النووي . ذلك أنه إذا اتبع كل منها هواه حلّت الفوضى ثم الكارثة على كوكبنا .

إن نجاح مؤتمر باريس بشأن حظر الأسلحة الكيميائية الذي انعقد في مطلع هذا العام قد أعطى دفعة قوية للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في سبيل إجراء مفاوضات مكثفة وإحراز نتائج هامة كثيرة لا سيما بشأن المسائل التقنية . فهي عناصر لا غنى عنها في صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأود أن أعرب عن تقديري البالغ للسفير بيير موريل ، رئيس اللجنة المخصصة ، على جهوده التي لا تكل ، وبصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة . كما أحب أن أتقدم بالثناء على رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة وعلى عملهم الممتاز .

غير أننا لم نحقق إنجازات بشأن القضايا السياسية الهامة مثل كيفية الوصول إلى فهم أساسي مشترك لنظم التحقق بما في ذلك التفتيش بالتحدي ، وتكوين المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات فيه ، والأمن غير المنقوص خلال الفترة الانتقالية ، ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة المتشابكة لتلك القضايا هي وغيرها داخل الإطار العام للاتفاقية .

وليس من شك في أن مؤتمر باريس قد ولّد زخماً سياسياً عالمياً من أجل مفاوضات الأسلحة الكيميائية . ولكنني عندما أنظر إلى الوراء لأذكر ما حدث في المؤتمر هذا العام يعتريني إحساس بعدم الارتياح وبأن الزخم قد يفلت من بين أصابعنا . كما أن تحديد موعد أخير مصطنع للتفاوض لا يؤدي بالضرورة إلى معاهدة جيدة . ومن جهة أخرى ، هل نستطيع أن نستمر ، ونستمر على ما نحن عليه ، لنحصل في النهاية على معاهدة بشأن قضايا مثل الأسلحة الكيميائية بهذا القدر من الأهمية السياسية؟ لست متأكداً من نجاح هذا المسعى . ذلك أنه يجب أن يكون لدينا تصور مشترك للهدف السياسي من الإطار الزمني للتفاوض . ويجب أن يكون لدينا العزم السياسي على العمل ، واضعين هذا الإطار الزمني نصب أعيننا ، إذا كنا نريد التوصل إلى عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

وسوف تستضيف حكومة أستراليا بعد ثلاثة أسابيع من الآن المؤتمر المشترك بين الحكومات والصناعة لمكافحة الأسلحة الكيميائية . وستشترك اليابان فيه وستعمل على إنجاحه . ونأمل أن يعطي دفعة جديدة لمفاوضات الأسلحة الكيميائية هنا . وأنا شاكر للسفير دافيد ريز على توضيح طابع المؤتمر استجابة للبيان المشترك الذي أصدرته مجموعة الـ ٢١ . ذلك أن اليابان تشعر ببالغ القلق إزاء الخطر المتنامي لانتشار الأسلحة الكيميائية . وتتخذ اليابان في هذا الصدد ، منفردة وبالتعاون مع الحكومات المتفقة معها في الرأي ، التدابير المناسبة ، عملاً بالفقرة ٤ من الإعلان الختامي لمؤتمر باريس . ومن جهة أخرى ، يجب أن تتركز جهودنا على الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وليس على أية تدابير وسيطة .

ومن المشاكل العسيرة ، سياسياً وتقنياً ، مشاكل التحقق . وفي حين قد يكون من المستحيل إقامة نظام تحقق خالٍ من الثغرات ، فإننا ينبغي أن نسعى إلى إنشاء نظام تحقق فعال وموثوق به إلى حدٍ معقول . ومن المهم أيضاً ملاحظة الفروق الأساسية بين التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية الذي يجري على مدى ١٠ سنوات والتحقق من "عدم الإنتاج" الذي يبقى إلى الأبد .

وقد وضع الفريق العامل ١ "المرفق بشأن حماية المعلومات السرية" . فمن الضروري حماية سرية المعلومات ، سواء كانت عسكرية أو مدنية . على نحو سليم . وأنا أعتقد أن هذا المرفق مهم لهذا الغرض . كذلك تناول الفريق "البروتوكول بشأن إجراءات التفتيش" ، ونظم التحقق ، في إطار المادة السادسة وغيرها . ونحن نرى أن من المهم مناقشة تفاصيل هذه القضايا من أجل حل مشاكل التحقق وصياغة نص متماسك . ومن المأمول أن تفضي مبادرات الرؤساء الجديرة بالثناء إلى إحراز المزيد من التقدم .

وكانت عمليات التفتيش الاختباري الوطنية مفيدة جداً في صياغة اتفاقية واقعية وفي رفع مستوى الوعي بالاتفاقية بين أولئك الذين يهمهم الأمر في العواصم . وكملحق للتقرير الذي أعدته اليابان عن عملية التفتيش الاختباري فيها ، عرضت بالفعل ورقة عمل عن الزيارات الأولية و"عمليات التفتيش خطوة بخطوة" . وينبغي للجنة المخصصة ، بالاستناد إلى نتائج عمليات التفتيش الاختباري الوطنية ، أن تتابع هذه الممارسة المفيدة بالوسائل المناسبة .

ومن القضايا الهامة جداً بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية قضية "نمط التحقق" . وإذا دخلنا في مناقشات تفصيلية دون أي تفاهم مشترك على إطار أساسي للتحقق ، فقد نواجه بقدر أكبر من الالتباس . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقديري الفائق لجهود السفير موريل الجادة في محاولة إيجاد نوع من التفاهم المشترك على التفتيش بالتحدي .

وقد عمل الفريق العامل ٤ باطراد منذ دورة الربيع في سبيل تجميع المرفق بشأن المواد الكيميائية . وعندما نناقش الجداول والمبادئ التوجيهية في إطار المادة السادسة ، ينبغي لنا أن نوجد توازناً سليماً بين المخاطرة بالنسبة لأغراض الاتفاقية ، والحاجة إلى استخدام الموارد المحدودة لدى الأمانة الفنية بفعالية وكفاءة . ويتعين علينا أيضاً ملاحظة الفرق الأساسي بين المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ ، والمحظورة من حيث المبدأ ، وبين المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و٣ المباح إنتاجها واستهلاكها إلخ في ظل ضوابط ملائمة ، مع أن هذا الفرق كثيراً ما يُنسى خلال المناقشات المفصلة . وما زلنا نجد أن من الضروري الاستمرار في الدراسة التفصيلية للمشاكل المحددة . ولكنني أذكر بكل تقدير مبادرات الرؤساء المبنية على المعرفة الفنية وآراء الخبراء والتي مكنت اللجنة من إحراز تقدم كبير في المجالات التي يدرسها الفريق بما في ذلك المرفق بشأن المواد الكيميائية .

وأود أيضاً أن أضيف أننا ، بفضل الجهود الجادة التي بذلها الرؤساء ، استطعنا أن نعمق مناقشاتنا ونصل إلى بعض النتائج الملموسة في الأفرقة العاملة الأخرى . مثال ذلك ، يرى وفدي أن عملاً ممتازاً قد أنجز بشأن تعديل الجزاءات وغير ذلك في الفريق ٢ ، وبشأن المادة الثامنة والمادة السابعة وغيرهما في الفريق ٣ ، وبشأن المادة العاشرة ، وفترة التحضير وغيرهما في الفريق ٥ .

ومن المحتم ، على نحو ما شدد عليه إعلان مؤتمر باريس ، أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية عالمية . ونحن نرحب ترحيباً حاراً بازدياد المشاركة في مفاوضات

الاسلحة الكيميائية من جانب الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وكما اتفقنا في باريس ، ينبغي لأي دولة ترغب في الإسهام في المفاوضات أن تعطَى الفرصة لان تفعل ذلك .

وسأتطرق بإيجاز للقضايا المتصلة بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . ونحن نقر بالمسؤولية الخاصة التي تقع على القوتين الفضائيتين الرئيسيتين في هذا الميدان . ومن شأن أي تقدم في مفاوضاتهما الثنائية أن يؤثر تأثيراً حاسماً على مناقشاتنا في المؤتمر . ونحن نريد ونتطلع إلى إحراز تقدم مبكر في مفاوضاتهما بجنيف . وفي نفس الوقت ينبغي لنا أن نمضي في عملنا بدراسة الاتفاقات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تكون أكثر ملاءمة . ويجب أن يبنى عملنا على أساس ثلاثة عناصر هي: أن الفضاء الخارجي ليس ملكاً لأي بلد ؛ وأن سباقاً للتسلح في الفضاء الخارجي يؤثر مباشرة ليس فحسب على أمن الدولتين الرئيسيتين بل وعلى أمن جميع البلدان الأخرى ؛ وأن التقدم السريع في مجال تسخير الفضاء ليس وقفاً على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بل تحرزه بلدان أخرى أيضاً .

فأي نهج ينبغي لنا أن نسلكه في المؤتمر؟ يجب علينا أن نعرف بالضبط كيف يستخدم الفضاء الخارجي من الناحية العملية ، وأن نفحص النظام القانوني القائم لاستنباط كيفية استخدامه لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . ويتطلب هذا النهج مناقشة حول طريقة التعامل مع الثغرات الموجودة بين أنشطة الفضاء الخارجي الحالية والنظام القانوني الدولي القائم وحول تطوير هذا النظام القانوني لكي يمكنه الحيلولة دون حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . ومن الجوهري أن يكون هناك تفسير مشترك لتنفيذ النظام القانوني الساري في الوقت الراهن . غير أنه لا يوجد اتفاق في الآراء بشأن تفسير هذه الأحكام القانونية . لذا لا مندوحة عن اتخاذ خطوات في سبيل التوصل إلى اتفاق على تعريف المصطلحات مع الأخذ في الحسبان وجوه التقدم العلمي والتكنولوجي الأخيرة . وفي هذا الصدد أود أن أثني على تحليل المشاكل المصطلحية الذي قدمته كندا إلى لجنة الفضاء الخارجي في العام المنصرم .

وبوسع مؤتمر نزع السلاح أن ينهض بدور هام في صياغة تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي . ذلك أنه في السنوات المقبلة حينما يصبح الفضاء الخارجي زاخراً بشتى الأنواع من الأجسام الفضائية ، ستكون هناك حاجة إلى تطوير "قواعد لحركة المرور" لتفادي الحوادث . ويمكن للمؤتمر أن يطور موضوع "قواعد حركة السير" في الفضاء الخارجي . وفي هذا الصدد ، كان العرض الذي قدمه الخبراء العلميون من ألمانيا الاتحادية وفرنسا خلال دورة الصيف مفيداً للغاية .

وتنطوي عمليات الاستطلاع من الفضاء التي تجري حالياً ، على استخدام أنواع عديدة من التوابع الاصطناعية . وأوجه التقدم العلمي والتكنولوجي تجعل من الممكن

رصد المناورات العسكرية والعتاد الحربي . وتوفر المشاهدات من التوابع الاصطناعية أداة هامة للتحقق وقد تستعمل أيضاً لتوفير بيانات تكميلية للأدلة التي تُجمع بوسائل التحقق الأخرى المنصوص عليها في اتفاقات نزع السلاح . ويعتبر التحقق بالتوابع موضوعاً يجوز للمؤتمر أن يعالجه من مختلف الزوايا .

وسوف أستودعكم الله لأتولى منصبي الجديد في جمهورية مصر العربية أعظم بلد ذي حضارة تليدة وروح عصرية متوثبة ، والذي يمثله السفير نبيل العربي بكل اقتدار هنا في المؤتمر . وسوف ينضم إليكم قريباً خلَفي السفير ميتسورو دونواكي . وهو دبلوماسي مرموق تفخر به وزارة الخارجية في اليابان . فهل لي أن أرجو منكم إيلاءه ما أوليتموني من صدق التعاون؟

السيد الرئيس . زملائي الأجلاء ، السفير كوماتينا ، والسفير بيراستيغوي ، السادة أعضاء إدارة شؤون نزع السلاح ، السادة المترجمين الفوريين وجميع أعضاء الأمانة ، أود أنا ، وزوجتي التي تحضر الجلسة العامة اليوم بالشرفة العليا وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن نعرب عن عميق عرفاننا بالجميل لكم جميعاً على رقتكم التي جعلت إقامتنا بجنيف إقامة مثمرة لا تُنسى . وسوف نحتفظ إلى الأبد برصيد الذكريات الحلوة لارتباطنا بكم . ونرجو لكم الآن كل التوفيق في مهمتكم النبيلة في سبيل قضية نزع السلاح المتعدد الأطراف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . إن السفير ياماداً يغادرنا بعد فترة عامين ونصف عام قضاها معنا في المؤتمر وسوف يخلف وراءه ذكريات رائعة بفضل خصاله الشخصية ومميزاته المهنية . وقد أدى دوراً هاماً في المؤتمر ، برقته الخاصة وأسلوبه الكيِّس ومهارته الدبلوماسية ،وعلى الأخص منذ وقت قريب في التماس نقاط التقارب في المواقف بشأن أعقد المشاكل سواء بوصفه رئيساً أو ممثلاً لبلده اليابان الذي مثله في المؤتمر بامتياز عظيم . وقد شهدنا مؤخراً جهوده التي بذلها لقيادة المشاورات غير الرسمية التي تهدف إلى إعادة تشكيل اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" ونحن شاكرون لفضله . ذلك أنه قد أخذ بنا قريباً من توافق الآراء بشأن هذا الموضوع وإني لعلى ثقة من أن إسهامه في المؤتمر سيؤتي نتائج إيجابية . ونحن نتمنى للسفير ياماداً وزوجته أطيب التمنيات في منصبه الدبلوماسي الجديد الهام . أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير موريل كيما يقدم تقرير اللجنة المخصصة الذي أصدر تحت الرمز CD/952 .

السيد موريل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء ، سيدي الرئيس ، أن أعرب عن سرور الوفد الفرنسي البالغ لتوليكم رئاسة مؤتمرنا خلال شهر

آب/أغسطس ؛ لا للعلاقات الممتازة التي تربط تقليدياً بين بلدينا فحسب ، وإنما أيضاً لأننا جميعاً نقدر المهارة والاقتدار اللذين وجهتم بهما عملنا في هذه الفترة الحاسمة التي ، شأنها شأنها في كل سنة ، هي فترة إكمال تقرير المؤتمر . واسمحوا لي كذلك أن أقدم التهنئة للسفير بايارت من منغوليا على المواهب التي أبداها حين شغل المنصب في شهر تموز/يوليه . واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن مدى استفادتنا في السنوات القليلة الماضية من خبرات السفير فان شايك من هولندا والسفير يامادا من اليابان . فنحن نرجو لهما التوفيق في منصبيهما الجديدين اللذين لن يخرجاهما تماماً ، لحسن الطالع ، من نطاق مجتمع نزع السلاح . وأخيراً ، أود أن أرحب بالسفيرين راسابوترام من سري لانكا وأوغادا من كينيا .

لقد حان الوقت لأن أقدم لكم تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ورمزه CD/952 ، والذي اعتمدته اللجنة يوم الجمعة ١٨ آب/أغسطس . وهو يضم العناصر الثلاثة المعروفة: القسم التقني ؛ والتذييل الأول ، وهو "النص المتطور" بالضبط ؛ والتذييل الثاني ، الذي يتخذ أساساً للعمل في المستقبل . وأود هنا أن أسترعي انتباهكم إلى خطأ مطبعي وقع في النص الفرنسي للتقرير . [التصويب لا يخص اللغة العربية] . وقد أبلغتني الأمانة بأنه سيجري توزيع تصويب هذا الخطأ .

وقبل أن أنتقل بكم على عجل إلى النتائج الرئيسية التي حققتها اللجنة منذ شهر شباط/فبراير الماضي ، فإنني أود أن أبدأ بتقديم ملاحظات عامة قليلة: أولاً ، لقد أنجزنا بالفعل كمية هائلة من العمل . وأنا أدرك تماماً أن النتيجة التي نتطلع إليها جميعاً ليست مسألة الكمية ولكنها مسألة النوعية ؛ ولئن كانت اللجنة ، جنباً إلى جنب مع أجهزتها الفرعية ، قد عقدت ٣٠٩ اجتماعات بالتمام فإن الغاية كانت تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من تقدم في سبيل إنجاز الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ، وفقاً للنداء القوي الواضح الوارد في الإعلان الختامي لمؤتمر باريس لحظر الأسلحة الكيميائية . وقد أعادت جميع الوفود ، من كان منها من البلدان الأعضاء في المؤتمر ومن كان من غير البلدان الأعضاء - الذين ارتفع عددهم إلى مثلي ما كان عليه في العام الماضي - مضاعفة بذل الجهود ، وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأوجه إليهم الشكر على استعدادهم للعمل وعلى إسهاماتهم وتشجيعهم لنا .

أما الملاحظة الثانية فهي أنه نتيجة لهذا العمل المضني ، يجيء التقرير الذي أقدمه اليوم ليضع أمامكم مشروع اتفاقية محسَّن بقدر كبير . وقد يسر النهج الموضوعي الذي اعتمدته اللجنة في هذا العام تغطية جميع نواحي الاتفاقية وربطها ببعضها وترتيبها على نحو أفضل لتكون النتيجة أن نرى أمامنا اليوم نصاً أكثر كمالاً وأشد تماسكاً وأفضل منهجية . فهل يعني هذا ، وهنا آتي إلى النقطة الثالثة ، أننا قد

اقتربنا من غايتنا؟ قد يغريني هذا بأن ألاحظ أن المفاوضات لم تمكننا من تحقيق "الإنجاز" اللازم إبان الدورة ، أو أننا "لم نصل إلى نقطة اللاعودة" ، أو أننا عكفنا أطول مما يجب على الاعتبارات الفنية بدلاً من استنباط "المجموعة السياسية" اللازمة للفراغ من مهمتنا هذه . وإنني لأول من يأسف لعدم إمكانية الذهاب إلى أبعد من ذلك ، غير أنني أعتقد ، في الوقت ذاته ، أن الصيغ التي أشرت إليها قبل قليل لا تعطي صورة واقعية للحالة الحقيقية التي وصلت إليها المفاوضات . ونحن كلما ضاعفنا من بذل جهودنا كلما اتضح لنا أننا لا يمكن أن نحقق تقدماً إلا إذا وجد ترابط سليم بين المبادرات السياسية والتحسينات الفنية ، فكلاهما ضروري ولا غنى عنه . ولسوف تصبح اتفاقية الأسلحة الكيميائية وثيقة بالغة التعقيد ، يتحتم أن يوضع لها أساس ثابت علمي وفني وصناعي ، في حين ترسي ، في الوقت نفسه ، قواعد للأمن غير مسبوقة .

فكيف يمكن لنا ، في ضوء ما ذكر ، أن نقدم وصفاً للعمل الذي اضطلعت به اللجنة في دورتها الأخيرة؟ يبدو لي أننا قد وضعنا الآن معظم الهيكل الفني الأساسي للاتفاقية في موضعه ، وأن الإنجاز السياسي الجوهري الذي حققناه هذا العام يجعل من السهل أن نحدد على نحو سليم النظام العام للاتفاقية المقبلة .

وبعد هذه الملاحظات الافتتاحية أود أن أقدم الآن باختصار وصفاً للنتائج الأساسية المحققة ، من حيث فئات المواضيع الخمسة الرئيسية التي غطتها الأفرقة الخمسة العاملة . فبالنسبة لموضوع التحقق ، بجميع صوره ، كان أمامنا جدول أعمال مشحون بصفة خاصة . وينبغي لي ، أولاً ، أن أذكر وضع مرفق عن السرية في التذييل الأول ، مما يتيح لنا ، مرة واحدة ، أن نتعرض موضوعياً لمسألة كانت ، إلى ما قبل عام مضى ، يشار إليها في أغلب الأحيان على أنها "من الأمور التي يتعين مناقشتها" . وهذه الوثيقة تيسر التخفيف من عبء الاتفاقية ، وهي في الوقت ذاته ، تيسر الرد على مخاوف الحكومات والشركات حالياً ومستقبلاً ، وكذلك مخاوف الأمانة الفنية . وبالطريقة نفسها ، حقق الفريق ١ تقدماً بشأن إجراءات التفتيش وسيكون قادراً ، قبل بداية الدورة التالية ، على الفراغ من تحويل توجيهات الإشراف الدولي ، الواردة حتى الآن في التذييل الأول ، إلى بروتوكول لإجراءات التفتيش وارد حتى الآن في التذييل الثاني ، الأمر الذي يقدم تعريفاً أدق وأكمل لظروف العمل بالنسبة للمفتشين المقبلين .

كذلك أود أن أذكر أن اللجنة واصلت في هذا العام ممارسة واسعة النطاق ، بدأتها في العام الماضي ، ألا وهي إطلاق حملة تفتيش اختباري وطنية والقيام بدراسة للتقارير الوطنية . ولقد كان هذا العمل ، الذي بدأه لأول مرة السفير هيلتنيوس من السويد ، والذي أود أن أوجه إليه الشكر على إسهامه الشخصي ، موضوعاً لتبادل آراء

غير رسمي مع الخبراء من قطاع الصناعة في نهاية شهر حزيران/يونيه ، وواصله حينئذ ، كما اتفق على ذلك ، رئيس الفريق ١ ، وبفضل هذا العمل المبدئي المتعدد الاوجه في الميدان ، في ظروف أقرب ما تكون إلى الواقعية ، تمكنت اللجنة من تأكيد الفعالية العملية لاحكام المادة السادسة ومن إدخال تحسينات شتى على الاتفاقية . وهذا هو الحال بالفعل في النص الجديد للاتفاقية النموذجية للمرافق التي تتداول المواد الكيميائية الواردة في الجدول ٢ . ويمكن استنباط دروس كثيرة أخرى من عمليات التفتيش الاختباري هذه ، التي ينبغي أن تتواصل على نطاق أوسع وأن تقوم بمثلها بلدان أخرى . وأود في النهاية أن أضيف هنا أن اللجنة قامت بصورة مباشرة بمعالجة إحدى أكثر القضايا حساسية في الاتفاقية المقبلة ، ألا وهي قضية التفتيش بالتحدي . ولقد أدت المشاورات المكثفة التي أجراها الرئيس إلى إمكانية تحديد العناصر الاساسية التي يتعين أن تتضمنها المادة التاسعة ، الجزء ٢ ، تحديداً دقيقاً وهي التي يعلم كل امرئ أنها ستظل كما كانت حجر الزاوية في النظام العام للتحقق بمقتضى الاتفاقية .

أما المسائل القانونية فقد تحتاج إلى تحديد أفضل ، ولكنها ليست أقل صعوبة في تناولها . فالتذييل الاول يتضمن حالياً مجموعة من الشروط النهائية ؛ تتمثل في المواد من الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة التي تستند إلى المشاورات التي جرت في العام الماضي ، مع ما في التذييل الثاني من نتائج الاعمال التي تمت بشأن قضية التعديلات ، الحساسة ، والعناصر التي يتعين تناولها بعلاقاتها بالاتفاقات الدولية الاخرى ، وبالمدد والانسحاب واللغات والجهات الوديعة والتسجيل . كذلك تناول الفريق مسألة معقدة للغاية ، هي الجزاءات ، لم يتناولها أحد من قبل على هذا النحو ، وهي تهم عدداً كبيراً من الوفود . والوثيقة الواردة في نهاية التذييل الثاني تقدم أساساً صالحاً لمزيد من العمل في هذا الموضوع .

وقد يسر عمل الفريق ٣ المعني بالمسائل المؤسسية ، استكمال المادتين السابعة والثامنة من الاتفاقية ومن ثم التأكيد على الإطار الثلاثي في الاتفاقية المقبلة ، بمعنى مؤتمر الدول الاطراف ، والمجلس التنفيذي ، والامانة الفنية . ويمكن قول الشيء نفسه عن وثيقة اللجنة التحضيرية المعهود إليها بمهمة وضع التنظيم المقبل بعد التوقيع على الاتفاقية وقبل إنفاذها . وإذا خرجنا عن نطاق النص الفعلي ، فإن عمليات التفتيش الاختباري الوطني جعلت من اليسير أيضاً إبراز الدور المحدد الذي يتعين أن تقوم به السلطة الوطنية التي تنشأ في كل بلد لإقامة الاتصال مع الامانة الفنية والحفاظ عليه . وبالطريقة ذاتها ، بدأت اللجنة المخصصة دراسة محددة للغاية ، بمساعدة الخبراء لمسألة تكاليف التنظيم المقبل وتزويده بالموظفين .

كذلك بدأ الفريق ٣ دراسة مسألة المجلس العلمي الاستشاري الذي قد يزود المدير العام ، والأجهزة الأخرى لتنفيذ الاتفاقية ، إذا لزم الأمر ، برأي مستقل عن المجالات السريعة التطور . كذلك يسرت المشاورات التي أجراها الفريق ، ثم رئيس اللجنة ، إنشاء إطار عمل افتراضي بشأن تشكيل المجلس التنفيذي وإجراءات اتخاذ القرارات به . ولا حاجة للتأكيد على أن هذه القضايا التي ظلت متروكة ردحاً طويلاً من الزمن في جانب واحد ، ذات أهمية سياسية كبيرة . ولا مراء في أنه لن يمكن التوصل إلى اتفاق إلا قرب نهاية المفاوضات ؛ غير أنه إذا أريد التوصل تدريجياً إلى صيغة متفق عليها يتحتم أن يكون لدينا ، أولاً وقبل كل شيء ، عناصر محددة نفكر فيها تسمح لكل وفد بتوضيح موقفه منها: وهذا هو المستهدف من الوثيقة الواردة في التذييل الثاني .

وإذا انتقلنا إلى الفريق ٤ ، فلا بد من الإقرار بأن "المرفق الكيميائي" يعد تقدماً رئيسياً . وإذا عدنا إلى الملاحظة العامة التي قدمتها لتوي ، فإننا يمكن أن نقول إن هذه قضية بالغة التقنية ، ومن ثم فهي تحظى باهتمام ثانوي . ولكن كيف يمكن أن نغفل عن أنه فيما يتعلق بصفة خاصة بالجداول ١ و٢ و٣ فإن هذا المرفق يتضمن أصل النظام العام للاتفاقية؟ ولقد أصبحت الجداول الآن مستقرة بوضوح ومرتبطة تماماً بنظم محددة للإعلان والرصد والتحقق . ولأذهب إلى أبعد مما ينجم عن ذلك من تحسينات فنية وإعادات للتجميع وإعادة للترتيب وإيضاحات للنص بأكمله ، وأشدد على نحو أوسع على أن هذا المرفق الجديد إنما يقوي صرح الاتفاقية بأسره . فمنذ عام مضى ، وفي هذا التاريخ ذاته ، كنا نستغرب ما إذا كان ينبغي أن يكون لدينا ثلاثة جداول أم أربعة نظراً للصعوبات المستمرة المتعلقة بمسألة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية . وهكذا ظل الهيكل الفني الأساسي للاتفاقية مزعزعاً . وقد درست المسألة بتعمق ، بكل تعقيداتها ، بمساعدة قيمة من الخبراء . وأعتقد أن جميع الوفود الآن متفقة على إمكانية التوصل إلى حل في إطار النظم الثلاثة والجداول الثلاثة بالفئات الملائمة ، مع إيلاء الاهتمام الأول لتنقيح الجداول وبالتالي لتحديد المنتجات الجديدة .

وفي الوقت ذاته ، استطاع الفريق أن ينقح المرفق ١ بالمادة السادسة تنقيحاً جوهرياً وبذا استطاع التوصل إلى اتفاق بشأن الظروف الخاصة لإنتاج المواد المحظورة إنتاجاً محدوداً للغاية لأغراض البحث والأغراض الطبية والصيدلية وأغراض الوقاية . ويتعين مواصلة العمل في هذا المرفق .

وأصل الآن إلى الفريق الخامس والأخير ، الذي يتناول مسألة الانتقال ، وهي موضوع يسّر النظر إلى الاتفاقية نظرة تطور متصل ، بدءاً من المفاوضات الجارية ووصولاً إلى النظام المحدد في نهاية فترة العشر سنوات الانتقالية . وهكذا ، فإن

التذييل الثاني يضم عناصر تتعلق بالفترة التحضيرية ، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير التعاون الممكنة ، حتى قبل سريان الاتفاقية ، ودور التنظيم بعد سريانها مع تحديد المواقيت الملائمة ، وتبادل البيانات . كذلك يضم التذييل الثاني نصاً جديداً ذا أهمية سياسية رئيسية ، ونقض المادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة والوقاية من الأسلحة الكيميائية . ولسنا بحاجة إلا إلى أن نتذكر أننا ووجهنا في العام الماضي ، وفي المكان نفسه ، بنصين متقابلين يعكسان مفهومين متعارضين ، لإمكانية قيام التقدم المحرز بالفعل في السعي إلى إيجاد حلول مقبولة من الجميع . ولا بد لي من توضيح أنه فيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة ، التي تتناول التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، أظهرت المشاورات عدم وجود اعتراضات من حيث المبدأ ، وإن لم يمكن حينئذ العمل في النص ذاته . ولم يبق من الاتفاقية في الواقع سوى جانب هام واحد لم يتناول مباشرة في هذه الدورة - نظام تدمير المخزونات ومرافق الإنتاج - وإن كان ذلك لسبب وجيه ، ما دمنا نستطيع الآن الاعتماد على الانتهاء من المشاورات الجارية بين الدولتين اللتين أعلنتا أنهما تحوزان هذه المخزونات والمرافق ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وأود كذلك أن أذكّر بأن اللجنة أنشأت فريقاً تقنياً يعالج مسألة أجهزة القياس ، وهو أمر لازم لتنفيذ الاتفاقية المقبلة . وقد ضم هذا الفريق العالي التخصص خبراء من العواصم ، وسيواصل أعماله في العام القادم . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الدكتور روشيو من فنلندا ، الذي تفضل برئاسة الفريق .

وطبقاً للعرف القديم ، ستعقد اللجنة مشاورات مفتوحة العضوية اعتباراً من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر بغية عقد دورة محدودة في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وطبيعي أنه لن يكون من الممكن تناول جميع المواضيع التي تحدثت عنها لتوي . فسيتعين علينا أن نركز على القضايا الراهنة التي يمكن التوصل فيها إلى نتائج محددة من أجل الصيغة الجديدة "للنص المتطور" التي يتعين تحضيرها لدورة عام ١٩٩٠ . وقد أدت بي المشاورات التي أجريتها مع رؤساء الأفرقة ومع الوفود إلى أن أقترح المواضيع التالية:

الفريق ١: بروتوكول إجراءات التفتيش ، وورقة عمل رئيس الفريق بشأن المادة السادسة ؛

الفريق ٢: الشروط الختامية ؛

الفريق ٣: المجلس العلمي الاستشاري ؛

الفريق ٤: المبادئ التوجيهية للجدول ١ وآلية تنقيح القوائم ؛

الفريق ٥: الأمن غير المنقوص خلال فترة التدمير .

ولعلي أضيف أنني سأشرع في مشاورات الرئيس بشأن الجزء الثاني من المادة التاسعة ، أي التفتيش بالتحدي .

وللإعداد للعمل بخطى متواصلة مماثلة لما اتبعته اللجنة طوال دورتها ، فإنني أعتزم إجراء مشاورات ثنائية خاصة مع جميع الوفود المعنية إبان الاسبوع الذي يبدأ بيوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر . وجرياً على ما كان متبعاً منذ شباط/فبراير الماضي ، فسيجري العمل في فترة ما بين الدورتين بأسلوب الفريق ، مع رؤساء الأفرقة الخمسة ؛ السيد روديفر لوديكنغ من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والسيد محمد جمعة من مصر ، والسيد راكيش سود من الهند ، والسيد جوهان مولاندر من السويد ، والدكتور والتر كروتش من الجمهورية الالمانية الديمقراطية . وأود التعبير عن شكري البالغ لهم للدور الحاسم الذي قاموا به في العمل الذي أقدم التقرير عنه اليوم . كذلك أود الإعراب عن شكري الخاص لأمين اللجنة المخصصة ، السيد عبد القادر بن اسماعيل ، ونائبته السيدة أغنس ماركيلو ومساعدته السيدة شيريل داربي لمساعدتهم التي لم تكل والتي كانت مثالية تماماً .

لقد حاولت في بداية بياني أن أقترح المنظور الذي ينبغي في إطاره تقويم العمل الذي أنجز خلال الشهور الستة الماضية . ولكن لا يسعني ، وأنا أختتم البيان ، إلا أن ألتفت إلى المستقبل . وستكون عباراتي بسيطة وموجزة ، لأن التجربة الآسرة التي عشتها خلال هذه الدورة قد جعلت هذا الأمر واضحاً جلياً أمامي: فلنضع نصب أعيننا باستمرار أن وقتنا ليس بغير نهاية ، وأن الاتفاقية التي نحن بصدد إكمالها لن تؤتي نتائج عملية إلا إذا جاءت عالمية من حيث تطبيقها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على تقديمه تقرير اللجنة وعلى العبارات الحارة الموجهة للرئاسة . وأتقدم إليه بالتهنئة على إكماله لعمل اللجنة المخصصة ، التي كشفت جهودها كثيراً برئاسته . وإنني لألاحظ أن اللجنة المخصصة سوف تواصل عملها قبل الدورة السنوية القادمة للمؤتمر ، وأتمنى للسفير موريل وللجنة المخصصة كل توفيق في الاجتماعات المقبلة للهيئة الفرعية . وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين ، السفير فان .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالصينية): قبل أربعين عاماً مضت أتيت إلى جنيف للمرة الرابعة لأرأس الوفد الصيني إلى مؤتمر نزع السلاح . وأود اليوم أن أقول للمؤتمر إن الحكومة الصينية قد عينت السفير هاو زيتونغ ليحل محلي باعتباره السفير الجديد المسؤول عن شؤون نزع السلاح . وسيصل السفير هاو قريباً إلى جنيف ، وستتاح له الفرصة ، باعتباره عضواً في الوفد الصيني إلى الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، للقاء زملائنا في اللجنة الأولى .

وبالمقارنة بتاريخ مؤتمر نزع السلاح ، تعد الفترة التي توليت فيها منصبي قصيرة . ومع ذلك ، فانا سعيد لان أرى تغييرات كبرى قد حدثت في الحالة الدولية خلال هذه السنوات ، وهي تغييرات تعد اتجاهاً جديداً له أهمية بعيدة الاثر . فقد خفت حالة المواجهة العنيفة بين الشرق والغرب التي حمل فيها كل منهما خنجره أمام الآخر . وأخذت المواجهة تخلي مكانها الآن للحوار . وحمل إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك شتى مفاوضات نزع السلاح الجارية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين والكتلتين العسكريتين ، إلى الشعوب آمالاً . بيد أن الخوف لا يزال يساور الناس لان سباق التسلح لم يتوقف أبداً ولم تحقق المفاوضات الكثيرة نجاحاً يذكر . وأصبح العالم أبعد ما يكون عن أن يكون عالم سلم . ومن ثم فإن الطريق لا يزال طويلاً والمسؤوليات جساماً حتى يتحقق نزع للسلاح من أجل حماية السلم والامن العالميين ومن أجل التنمية الاقتصادية في جميع البلدان .

لقد أعرب كثير من زملائي من مختلف الوفود عن مشاعر مختلطة عند حديثهم عن عمل المؤتمر . ولم تعد مسائل نزع السلاح حكراً على حفنة من الدول العسكرية الرئيسية . فمن حق جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، المتقدمة منها والنامية ، النووية وغير النووية ، أن تشارك في أعمال نزع السلاح . ويتكون مؤتمر نزع السلاح من ٤٠ دولة عضو لها حقوق متساوية . وهذه الآليات التي أنشئت تمشياً مع اتجاهات العصر تجعل المرء يتشوق إلى محاولة التوصل إلى نتائج فورية . ومن الامور المؤلمة أن نلاحظ مع ذلك أن هذا المحفل الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، الذي أنشأته الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لم يحرز تقدماً في بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح النووي وبالفضاء الخارجي . ولئن كان قد أحرز بعض التقدم في المفاوضات المكثفة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية فإنه يبقى أن يتحقق إنجاز في القضايا الرئيسية . ولا بد من الحفاظ على الزخم في مفاوضات نزع السلاح ، وينبغي للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ألا تفتر بحال من الاحوال . فكيف إذن نستطيع حل هذه المتناقضات التي يمكن للمرء أن يصفها بالتعبير الصيني "كثير من الرعد ولكن المطر قليل"؟ وفي هذا السياق ذاته أسهمت وفود كثيرة باقتراحات شتى ، من بينها اقتراحات عن كيفية مواصلة أعمال فريق السبعة .

ومنذ عام ١٩٨٧ ، حين إعيد تشكيل فريق السبعة للدراسة وتقديم الاقتراحات بشأن تحسين مؤتمر نزع السلاح وتسييره على نحو أفضل ، تشرفت برئاسة الفريق . وكان أعضاء الفريق في عام ١٩٨٧ هم السفير غراشيا روبلس من المكسيك ، والسفير تيجا من الهند ، والسفير نازاركين من الاتحاد السوفياتي ، والسفير ميستر من هنغاريا ، والسفير بيسلي من كندا ، والسفير بتلر من أستراليا . وكان لكل من مجموعات دول عدم

الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية عضوان ، شاركوا جميعاً في عمل الفريق بصفتهم الشخصية . وفي أعقاب مغادرة السفير بيسلي أرسلت مجموعة الدول الغربية السفير فان شايك من هولندا لشغل المنصب .

ولئن كنا نحن السبعة لم نمثل المجموعات المختلفة بصفة رسمية ، فقد رشحتنا مختلف الأطراف ، مع هذا ، وكُلفنا في جلسة عامة بدراسة قضايا موضوعية ذات اهتمام مشترك ، دراسة إيجابية وجادة . وخلال دورة الصيف في عام ١٩٨٧ اجتمع الفريق سبع مرات ؛ وفي ٢٤ تموز/يوليه قدم أول تقرير له ، ورد في الوثيقة CD/WP.286 ، فعرض توافق آراء فريق السبعة بشأن قضيتين هما: الأجهزة الفرعية والتقرير السنوي للمؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة . وإذا كانت بعض الوفود قد أعربت عن تحفظات على التقرير في الجلسة العامة فإن رأى الفريق أدى دوراً حفازاً في الصياغة الفعلية للتقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وخلال دورة الربيع في عام ١٩٨٨ عقد فريق السبعة ١٠ اجتماعات وقدم تقريره الثاني في ١٣ نيسان/ابريل . وقدمنا مقترحاتنا المتفق عليها إلى المؤتمر بشأن مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر ، ومشاركة خبراء علميين وتقنيين في أعمال المؤتمر ، وإقامة الصلات بين المؤتمر والمنظمات غير الحكومية . ومع ذلك ، فلم يتسع الوقت أمامنا للتوصل إلى نتائج في مسائل مثل إنشاء مجلس استشاري لنزع السلاح ، وزمن ومدد الدورات السنوية وتنظيمها ، وعضوية المؤتمر . وخلال صيف عام ١٩٨٨ عقد المؤتمر عدة جلسات عامة غير رسمية أعربت وفود كثيرة خلالها عن رغبتها في أن يواصل فريق السبعة أعماله . وأبدت بعض الوفود تحفظات . بيد أن جميع الوفود اتفقت على أن العمل الذي قام به الفريق في السنتين السابقتين كان مثمراً ، وقدمت تقييمات إيجابية لأعماله .

وبالإمكان إدخال تحسينات على المؤتمر وتسييره على نحو أفضل ، بطرق شتى ، ويعد استمرار أنشطة فريق السبعة من بين هذه الطرق المفيدة . وقد اقترحت مجموعة الدول الاشتراكية قائمة بموضوعات تعرض لمزيد من المناقشة ، وطلبت مجموعة الـ ٢١ من المؤتمر تجديد ولاية الفريق في عام ١٩٩٠ . والوفد الصيني يقدر المقترحات الإيجابية الآنفة الذكر .

ولقد تركت لدى مشاركتي في أعمال الفريق الانطباعات التالية . فمع أن لكل عضو مقترحاته وأفضلياته ، فإن كلاً منهم اتخذ موقفاً إيجابياً إزاء المناقشات التماساً للتوصل إلى أرضية مشتركة ، مع نبذ الخلافات ، ومحاولة لتحقيق نتائج ملموسة . ولا يعد الفريق بمثابة وسيلة لممارسة ضغط على أي طرف ، ولا حاجة إطلاقاً

للقلق إزاء ذلك . أما المسائل من مثل ما إذا كان لأعضاء الفريق أن يعملوا بصفتهم الرسمية أم الفردية ، ومن يكون الرئيس ، ونوعية المسائل التي ينبغي أن تدرس ، وماهية ولاية الفريق ، فهذه جميعها مسائل خاضعة للنقاش . والصين على استعداد للمشاركة في عمل الفريق في أي وقت من الأوقات .

وفي لحظة مغادرتي ، أشعر بشيء من الأسى لمفارقة الزملاء الذين عملت معهم وتعاونت معهم لسنوات ثلاث . لقد أرسينا بالفعل علاقات تعاون أساسية وطورناها هنا في جنيف وفي نيويورك ، داخل قاعات المؤتمر وخارجها ، بصفتنا الرسمية وكذلك الشخصية . ولكن الشيء الذي يرضيني هو أنني سأواصل تعاوني مع زملاء كثيرين في ميادين عمل أخرى في جنيف . وأود هنا أن أعرب عن امتناني للسفير كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، والسفير بيراستيغوي ، نائب الأمين العام ، للمساعدة القيِّمة والتأييد اللذين حظيت بهما . كذلك أود أن أوجه الشكر لجميع أعضاء الأمانة والمترجمين والمترجمين الشفويين ، بمن فيهم بطبيعة الحال المترجمين والمترجمين الشفويين من الصينيين الذين يستحق عملهم المضني كل ثناء .

السيد الرئيس ، خلال شهر آب/أغسطس ، وهو شهر هام وحافل ، سجل المؤتمر نتائج ملحوظة بفضل توجيهاتكم . وأنا أقدم أحر التهنئة إليكم . وأرجو أن يحقق مؤتمر نزع السلاح تقدماً جديداً . وأتمنى لجميع زملائي موفور الصحة ومزيداً من التوفيق .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على بيانه وتمنياته الموجهة للرئاسة . ونحن جميعاً سعداء لعلمنا أن السفير فان سيواصل عمله في جنيف . صحيح أننا سنفتقد صداقته ومشورته المهنية الحكيمة في هذا المؤتمر . فقد أظهر السفير فان أنه دبلوماسي مرموق ذو رقة واقتدار ، وقد شغل منصب الرئيس لهذا المؤتمر خلال شهر افتتاح الدورة السنوية في عام ١٩٨٧ ، وهي فترة تكون دائماً صعبة إذ تنطوي على تنظيم أعمال المؤتمر . وقد أدى هذا الدور بكفاءة وحكمة . وستظل تلميحاته إلى الحكمة الصينية في ذاكرتنا مصدراً لحسن المشورة .

وفضلاً عن ذلك ، فقد اضطلع بمهمة ذات مسؤوليات هي رئاسة فريق السبعة التي أبدى فيها كذلك ما يتحلى به من صفات مهنية باعتباره أحد الدبلوماسيين المحنكين . هذا بالإضافة إلى أن من حقه أن يعتز بالعمل الذي أنجزه بوصفه ممثلاً للصين في المؤتمر ، حيث قدم إسهامات قيمة . وأنا واثق من أن جميع أعضاء المؤتمر يتقدمون للسفير فان بأطيب تمنياتهم بنجاحه الشخصي والمهني في مهامه المقبلة . وأعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، السفير بايارت ، كي يقدم تقرير اللجنة المخصصة ، الوارد في الوثيقة CD/954 .

السيد بابيارت (منغوليا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، أود أولاً أن أهنئكم بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس ، الفترة الصعبة والحافلة ، بنوع خاص بسبب إعداد واعتماد التقرير السنوي للمؤتمر فيها ، وفي هذا الصدد أود أن أهنئكم مجدداً على الأسلوب الفعال والبارع الذي تصرفون به مسؤولياتكم الجسام . وإنه لمما يسعدني أن أرحب بالممثلين الجديدين لسري لانكا وكينيا ، وأن أؤكد لهما مواصلة وفدي للتعاون معهما . ولقد علمت للأسف بقرب مغادرة سفير هولندا ، السفير فان شايك ، والسفير ياماداً سفير اليابان والسفير فان سفير الصين ، وهم زملاء أكن لهم عظيم الاحترام . وبالتالي ، فإنني أتمنى لهم كل التوفيق في مهامهم الجديدة في المستقبل ، وأتقدم إليهم بأطيب الأمنيات في حياتهم الشخصية .

ويسعدني الآن أن أقدم لمؤتمر نزع السلاح تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي التي تشرفت برئاستها خلال دورة عام ١٩٨٩ الحالية . وهذا التقرير ، كما أشرتم إليه قبل قليل ، يرد في الوثيقة CD/954 ؛ وهو يعكس بصورة دقيقة الأعمال التي أنجزتها اللجنة المخصصة خلال دورتها في عام ١٩٨٩ ، وقد اعتمدته اللجنة بجملته في جلستها السابعة عشرة يوم ٢٤ آب/أغسطس . وقد عملت اللجنة خلال دورتها الراهنة على أساس الولاية ذاتها التي تعمل بموجبها ، من حيث المبدأ ، منذ وقت إنشائها . ووفقاً لما اتفق عليه عند بدء هذه الدورة خصصت اللجنة زمناً متساوياً للمواضيع الثلاثة التي تشملها ولايتها وبرنامج عملها .

وأنا أعتقد أن المناقشات التي دارت بيننا خلال هذه الدورة قد بلورت مواقف شتى البلدان أكثر من ذي قبل ، ويسرت البحث عن السبل والوسائل لبلوغ غايتنا المطلقة - ألا وهي منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وبهذا المفهوم حققت اللجنة المخصصة تقدماً آخر في تنفيذ ولايتها . وإنني لأرى أن المناقشات التي دارت في اللجنة كانت بناءة وثرية في مادتها وفحواها وأنها أضافت مادة جديدة قيِّمة إلى كمية المقترحات والمبادرات المؤثرة السابقة ، التي وضعت بين أيديها . وأود أن أوضح أن كثيراً من الوفود رأت أن ثمة أساساً سليماً قد وجد لتنشيط عملية مفاوضات متعددة الأطراف ترمي إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ؛ وأنها ترى أن التقدم التدريجي نحو عقد اتفاقات شاملة عن طريق تنفيذ سلسلة كبيرة من تدابير محددة ومقبولة من جميع الأطراف من شأنه أن يبعث على مزيد من الثقة ومن ثم أن يفتح المجال لتوقعات واعدة . وفي هذا الصدد ، قدم في اللجنة المخصصة عدد من مفاهيم تدابير بناء الثقة منها المقترح بوضع مدونة سلوك متعددة الأطراف للدول العاملة في مجال الفضاء الخارجي ؛ ومقترحات بشأن استخدام أساليب الاستشعار من بعد المقامة في الفضاء لرصد الامتثال للاتفاقات الدولية . وفي هذا العام وحده قدمت أكثر من ١٠ ورقات عمل تضمنت مقترحات ملموسة بشأن وسائل معالجة شتى جوانب المشاكل المتصلة

بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، ومنع حدوث سباق للتسلح . وأنا أعتقد أن ذلك دليل على وجود التزام أكيد واهتمام بالغ لدى الدول الأعضاء ، بأن يبقى ميدان البشرية كافة - وهو الفضاء الخارجي - خالياً من أي نوع من الأسلحة . وتمثل هذه المقترحات جهوداً جماعية هامة يبذلها أعضاء اللجنة ، وإنني لعلى يقين من أنهم سيقومون ، بطرقهم الخاصة ، بتشجيع إجراء تحليل متعمق لهذه المشكلة البالغة التعقيد . وقد أولت اللجنة اعتباراً مبدئياً لعدد منها .

ويتضح بجلاء من البيانات المقدمة في الجلسات العامة وفي اللجنة المخصصة ، أن الوفود تعتبر مشكلة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي واحدة من أولويات مؤتمر نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، تجدر ملاحظة أن وفوداً كثيرة أعربت عن نفاد صبرها وعدم ارتياحها لعدم التوصل ، بعد خمس سنوات من الدراسة في هذه القضية الحيوية ، إلى نتائج ملموسة .

وكذلك تميزت الدورة الراهنة للجنة بدراسات قدمها خبراء في الفضاء الخارجي من الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وكندا . ويعتقد كثيرون أن إسهامات الخبراء العلميين والتقنيين زادت من المعارف التقنية لدى اللجنة ، وهم يواصلون تأييدهم لفكرة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين يقدم خبراته التقنية للمساعدة في نظر القضايا المعروضة على اللجنة المخصصة . ويسعدني أن أقدم للمؤتمر إقرار اللجنة المخصصة بأهمية وإلحاح منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، واستعدادها للإسهام في تحقيق هذا الهدف المشترك . ومن الموصى به أن يعيد مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بحيث تكون لها ولاية ملائمة في بداية دورة عام ١٩٩٠ .

إن التقرير الذي أقدمه اليوم هو ثمرة مشاورات مطولة لم تكن في بعض الأحيان هينة كثيراً . وإنني لممتن غاية الامتنان لجميع أعضاء اللجنة لما تحلوا به من روح التسامح والمرونة بما مكننا من اعتماد التقرير في الوقت الملائم تقريباً ، وبذا كُفِلت استمرارية عمل اللجنة المخصصة . وأود أن أعهد به إلى المؤتمر لإقراره . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعرب عن أملي ، كما فعل من سبقوني ، في أن تتمكن اللجنة في العام القادم من الشروع في عمل أكثر موضوعية بشأن القضايا الهامة المعروضة عليها . ولدي إحساس بأنه ينبغي ، بل ولا بد في الواقع ، أن نعمل أكثر من ذي قبل لمنع سباق التسلح من التسرب إلى الفضاء الخارجي .

وأخيراً ، فإنني أود أن أعرب عن امتناني لمنسقي البند في شتى الأفرقة وإلى الصين لما قدموه من دعم قيِّم . كما أود أن أقدم شكري الخالص للسيد

فالديمير بوغومولوف ، أمين اللجنة ، ولجميع الأعضاء الآخرين من موظفي الأمانة وإلى المترجمين الشفويين ولكل من ساعدنا بطريق مباشر أو غير مباشر ، وهيأ لنا جميع الظروف اللازمة لأداء عملنا .

فهل لي أن أختتم هذا التقديم بملاحظة شخصية؟ لقد توليت هذا العام رئاسة اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، للمرة الثانية . وقد كان هذا في الواقع تشريفاً خاصاً لي وميزة لبلدي ولي شخصياً .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة على تقديمه لتقرير اللجنة ، وعلى العبارات الرقيقة الموجهة للرئاسة . وأود أن أهنئه على إكمال العمل في بند من بنود جدول الأعمال يتسم بأهمية وحساسية بنوع خاص . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا ، السيد يانغ وو بارك .

السيد بارك (جمهورية كوريا): السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس ، متمنياً لكم كل التوفيق في إنجاز عمل المؤتمر في هذا العام .

وقد سر وفدي أن دعيت جمهورية كوريا هذا العام مجدداً للمشاركة بوصفها دولة غير عضو في هيئتين فرعيتين في مؤتمر نزع السلاح - هما اللجنتين المخصصتين للأسلحة الكيميائية ، وللبرنامج الشامل لنزع السلاح - بالإضافة إلى الجلسات العامة . وتعكس هذه المشاركة الموسعة في أعمال مؤتمر نزع السلاح اهتمام حكومتي الإيجابي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي ترعاها الأمم المتحدة . كما أن وفدي يود الإعراب عن شكره الخاص للسفير ملجان كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وموظفيه لمساعدتهم التي لا تقدر في إعداد الترتيبات والاستعدادات اللازمة .

وقد شهد العام الماضي كثيراً من التطورات المشجعة . فقد بدأ سريان معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتوقفت الأعمال العدائية الطويلة في منطقة الخليج . وفي آسيا وغيرها من المناطق ظهرت علامات إيجابية على إيجاد حل للمشاكل المتعددة الأوجه . ويرجع الفضل في هذه التطورات بوضوح إلى ما ساد المجتمع الدولي من تزايد المصارحة ومن مناخ التعاون . وفي هذا السياق ، فإن دورة الألعاب الأولمبية الرابعة والعشرين التي عقدت في سيول في العام الماضي كانت من الأحداث العالمية ذات المغزى حيث التقت فيها بلدان ضربت رقماً قياسياً هو ١٦٠ بلداً في جو من الصداقة والانسجام والسلم .

وإذا كان المناخ الدولي الدافئ يستمر هذا العام ويمتد الآن ليشمل كل مكان ، فإن احتمالات التنمية في المستقبل يمكن توقعها بتفاؤل متجدد . وفي هذا المنظور تتعلق الآمال الكبار على محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ والتي أكملت جولتها الحادية عشرة في آب/أغسطس من هذا العام . ومن مجالات اهتماماتنا الأخرى ، المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، الجارية الآن وتتعلق بها آمال متزايدة . ويود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في التطلع بإخلاص إلى أن تؤدي المفاوضات إلى نتائج مثمرة بطريقة تكفل إيجاد التوازن والاستقرار المأمول فيهما من جميع الأطراف .

ولقد كان مؤتمر حظر الأسلحة الكيميائية المعقود في باريس في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام حدثاً جيد التوقيت وذا مغزى كبير . وجاء الإعلان الختامي الذي اعتمد بتوافق الآراء ، دليلاً على نجاحه . وقد أتاح المؤتمر فرصة ثمينة لإعادة تأكيد صلاحية بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، الموقع في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ في جنيف ، وإعادة تأكيد الالتزامات المقررة فيه والتعهدات الواردة به . ويؤكد الدعم الواضح للأمم المتحدة ولأمينها العام الوعي المتجدد لدى المجتمع العالمي بدورهما الذي لا غنى عنه في حماية الإنسانية من تهديدات هذا السلاح المرعب . وكان من دواعي الارتياح العظيم لبلدي أن شاركنا في هذا الجهد العالمي واستطعنا أن نقدم إسهامات بناءة فيه . ويمثل انضمام بلدي إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ إضافة ذات قيمة في توسيع الأساس لإقرار حظر شامل للأسلحة الكيميائية .

وأثناء حضور وزير خارجية جمهورية كوريا ، سعادة تشوي هو - جونغ ، مؤتمر باريس ، أوضح في خطابه الموقف الذي يتخذه بلدي إزاء الأسلحة الكيميائية ، إذ قال:

"إن جمهورية كوريا لم تمتلك من قبل وليس لديها الآن تحت تصرفها أي نوع من الأسلحة الكيميائية . كما أننا لا نفكر في تطوير أو إنتاج أو تخزين هذه الأسلحة في المستقبل . ونحن نرفض بالقطع وجود أسلحة كيميائية في شبه الجزيرة الكورية" .

واستطرد قائلاً إنه ينبغي لجنوب وشمال كوريا أن ينبذا معاً استخدام الأسلحة الكيميائية أداة في المنازعات المسلحة ، وذلك بغية تحرير الشعب الكوري بأسره ، في الجنوب وفي الشمال ، من حظر هذه الأسلحة الفتاكة .

وقد أثرت في وفدي تلك الجهود المكثفة التي تبذل في ظل القيادة المقتدرة والمخلصة للسفير بيير موريل سفير فرنسا ، بغية التعجيل بالمفاوضات بشأن اتفاقية

الاسلحة الكيميائية . ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للسفير موريل للترتيبات الحكيمة التي وضعها لمشاركة الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح حتى تكون على علم بتطورات المفاوضات .

ونظراً لان الفهم والتعاون من قبل الصناعة الكيميائية المدنية جزء لا يتجزأ من وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية تكون فعالة وقابلة للتحقق ، فإن من الامور المشجعة أن شهد الجزء الثاني من هذه الدورة مشاركة ممثلين من الصناعة الكيميائية . ويأتي المؤتمر المشترك بين الحكومات وقطاع الصناعة لمناهضة الاسلحة الكيميائية ، والمقرر عقده في كانبرا في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، تطوراً هاماً في هذا الصدد . ويقدر وفدي تمام التقدير الدعوة التي وجهت إلى بلدي من الحكومة الاسترالية ، وهو يتطلع إلى المشاركة في هذا المؤتمر . ونأمل أن يسهم الزخم المتولد عن الجهود المكثفة المبذولة في هذا العام والتطورات الاخرى ذات الصلة المنبثقة عنها ، إسهاماً إيجابياً في اختتام المفاوضات الخاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائية عاجلاً وفي وقت مبكر .

وفي ظل البرنامج الشامل لنزع السلاح ، يستحق منا ما أبدته الدول المشاركة من تفانٍ وجدية في العمل في وضع البرنامج ، كل ثناء . ونحن نأمل مخلصين أن يشفى السفير ألفونسو غارسيا روبلس شفاء عاجلاً حتى يستمر العمل في البرنامج الشامل لنزع السلاح في الإفادة من معارفه وخبراته وتفانيه . أما البرنامج ذاته ، الذي يشمل مجموعة كبيرة من القضايا والنهج المتدافعة ، فإنه انعكاس لواقع عالمي مشحون بمصالح ومفاهيم متشعبة . والتقدم الذي تحرزه اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح في تسيير مهمتها إنما يتوقف بدرجة كبيرة ، في رأي وفدي ، على الجهود التي تكرس لتقريب المسافة بين المثل العليا المتوخاة والواقع المعاش .

ومسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية تحظى منا باهتمام خاص . وليس من الأمور السهلة أن نجعلها قابلة للتطبيق على مستوى العالم ، إذ تتباين الأوضاع الأمنية بين منطقة وأخرى . ويعتقد وفدي أن نهجاً كهذا يظل مادة للتشاور والتعاون الوثيقين فيما بين الأطراف المعنية . ونحن نؤمن بالرأي المعتنق عموماً ، والذي مفاده أن التقاء آراء الأعضاء المكونين لإقليم ما ، مع أخذ الخصائص الإقليمية في الاعتبار ، إنما هو مطلب أساسي ، إذا أريد للنهج أن يعتبر قابلاً للاستمرار وقابلاً للتطبيق .

ويأتي في أيلول/سبتمبر من هذا العام المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة قاع البحار . وننتظر عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، في العام

المقبل . وجمهورية كوريا ، التي هي طرف في معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٧٥ ، قد امتثلت بأمانة لأحكام المعاهدة وسوف تواصل الوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار . ويود وفدي أن يهيب بالبلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تبادر إلى ذلك في وقت قريب وأن تقبل بتدابير الحماية التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نعتقد أن التطبيق غير التمييزي لتدابير الحماية على المرافق النووية لدى الدول الحائزة لهذه الأسلحة وغير الحائزة لها أمر ضروري كذلك لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بنظام معاهدة عدم الانتشار .

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة قاع البحار ، فإن اللجنة التحضيرية اجتمعت في نيسان/ابريل لتنظيم عمل هذا المؤتمر . وكان الاجتماع غير الرسمي المعقود في تموز/يوليه الماضي ممارسة ذات قيمة لإيلاء الاعتبار لمسائل مثل نطاق تطبيق المعاهدة والوسائل الفعالة للتحقق ، مع أخذ التطورات التكنولوجية ذات الصلة في الاعتبار . ونرجو أن تجرى مناقشة متعمقة لهذه المسائل في المؤتمر الاستعراضي القادم في أيلول/سبتمبر .

وبصدد مسألة نزع السلاح ، فيما يتصل منها بشبه الجزيرة الكورية ، فإن وفدي يلاحظ مع الأسف الشديد ، أنه على الرغم من التطورات الدولية الأخيرة في اتجاه المصارحة والتوفيق ، يظل التوتر بين جنوب وشمال كوريا حاداً ، وأنه لم يتحقق إلا القليل من النجاح من إزالة الشك وانعدام الثقة الموجودين بين الشطرين المنقسمين . لذا فإن استعادة الثقة والرجاء بين الجانبين مسألة لها أولوية أولى لأن لها تأثيراً حيوياً على تعزيز الأمن والسلم في شبه الجزيرة الكورية . ولهذا السبب بالذات ، فإن حكومتي أصرت مرة تلو أخرى على تشجيع الحوار والمبادلات بين الجانبين في كوريا بغية بناء الثقة والأمان المتبادلين ، فهما أولاً وأخيراً مطلب أساسي لإقامة أية مفاوضات لنزع السلاح تكون ذات مغزى .

وما اتخذه بلدي من ترتيبات أمنية مع حليفنا لا يختلف إطلاقاً عن الأحلاف العسكرية القائمة في أجزاء أخرى من العالم . وترتيباتنا الأمنية فعالة للغاية ومختبرة زمنياً ، فقد كانت رادعاً واقعياً ضد تكرار الأعمال العدائية في شبه الجزيرة الكورية منذ الحرب الكورية في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ ، وكانت أداة لحفظ السلم والاستقرار في منطقتنا .

وختاماً ، فإن النهج المتدرج والثابت الذي تصاحبه جهود قاطعة ومدبرة ، هو حرص على تحقيق الغاية النهائية وهي نزع السلاح العام الكامل . ويرجو وفدي بإخلاص أن تستمر روح المرونة والتعاون الراهنة سائدة باعتبارها من الأصول القيمة المؤدية إلى إحراز التقدم في عمل مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة للرئاسة . وأعطي الكلمة لممثلة المكسيك ، السيدة كارفالهو التي تقدم تقرير اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الوارد في الوثيقة CD/955 نيابة عن رئيس اللجنة .

السيدة كارفالهو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): أود أولاً ، سيادة الرئيس ، أن أتقدم إليكم بأحر التهنئة على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . وفي الوقت نفسه ، أود أن أسجل تقديرنا لما أسهم به السفير بايارت بوصفه رئيساً للمؤتمر لشهر تموز/يوليه .

وبالنيابة عن السفير غارسيا روبلس ، أود أن أعرض على المؤتمر للنظر التقرير الختامي للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الوارد في الوثيقة CD/955 والذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها يوم ٢٤ آب/أغسطس . ورغم الجلسات العديدة التي عقدتها اللجنة وأفرقة اتصالها ، والمشاورات الثنائية ، فلم يحرز سوى تقدم جوهري ضئيل خلال دورة عام ١٩٨٨ . ولا يمكن أن تعزى هذه الحالة إلى نقص الجهود من جانب الأغلبية الكبيرة من الوفود المشاركة ، وإنما إلى موقف وفد أو وفدين عطلا سير المفاوضات سنة بعد أخرى . وما لم يتهيأ هذان الوفدان للاضطلاع بمسؤولياتهما فستكون الجهود عقيمة ، ومسببة للإحباط والإعياء لنا جميعاً .

وتظل الإنسانية تتوق إلى تحقيق النزع العام الكامل للسلاح بمقتضى رقابة دولية فعالية ، وإن كان البعض قد يرى ذلك سراباً ؛ ولهذا السبب فإن بلدي سوف يظل ، كما كان قبلاً ، غير مدخر جهداً في متابعة هذا الهدف مصراً على إسماع صوته المطالب ببلوغ هذا الهدف النبيل . ووفدنا على يقين من أن الاتجاه الإيجابي في العلاقات الدولية سيولد أفكاراً جديدة ويدفع إلى إعادة النظر في المواقف حتى تتوج جهودنا بالفلاح . وفي هذه الظروف ، يوصي رئيس اللجنة المخصصة مؤتمر نزع السلاح بقضاء فترة من التأمل قبل استئناف عمله في المستقبل القريب ، كما ورد في النتائج بالتقرير - وبعبارة أخرى ، عندما تعتبر الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر أنه يتحتم أن نستمر في مساعينا . ولقد طلب إلى السفير غارسيا روبلس أن أعبر عن امتنانه العميق لمنسقي الأفرقة العاملة الذين لم يبدوا إعياءً - وهم السادة فينود من فرنسا وباليهاكارا من سري لانكا وغروسي من الأرجنتين وسود من الهند والسيدة سايف من بيرو والسادة كارم من مصر وآس من النرويج . كذلك نتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمانة ، ونخص بالذكر أميننا السيد جيراردي ومساعدته الآنسة جبسون ، لما بذلوه من كفاءة عظيمة في تأدية مهامهم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك على تقديم تقرير اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح نيابة عن رئيسها ، وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة . وأود أن أطلب إليها إبلاغ رئيس اللجنة المخصصة ، السفير غارسيا روبلس امتناننا لجهوده في توجيه أعمال اللجنة المخصصة . كذلك أطلب إليها إبلاغه ، نيابة عن زملائه في المؤتمر ، أطيب تمنياتنا له بالشفاء العاجل .

ولا يوجد بالقائمة أحد آخر من المتكلمين . فهل ثمة أية وفود ترغب في أن تعطى الكلمة؟ السفير فريدرزدورف ، سفير الولايات المتحدة ، تفضل الكلمة .

السيد فريدرزدورف (الولايات المتحدة الأمريكية): أود الإعراب عن تقديرنا لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير بيير موريل ورؤساء أفرقته العاملة الخمسة للعمل الرائع المنجز هذا العام . إن التقرير المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح اليوم إنما يعكس التقدم المحرز هذا العام في الإضافات الكثيرة إلى نص مشروع المعاهدة في التذييل الأول وفي الدراسات الكثيرة المفيدة الواردة في التذييل الثاني .

وقد تعزز نص مشروع الاتفاقية الوارد في التذييل الأول بإضافة مرفقين له - أحدهما عن السرية والآخر عن المواد الكيميائية ؛ وبإدخال مواد جديدة عن التصديق والانضمام وبدء السريان ؛ وبمادة جديدة عن أنشطة اللجنة التحضيرية . وإضافة إلى ذلك ، تم حل بعض القضايا الواردة في المادتين الثامنة والتاسعة فيما يتعلق بالتنظيم وإجراءات توضيح مخاوف الدول الأطراف .

ويعكس التذييل الثاني في تقريرنا نتائج مناقشات كثيرة ، طويلة ومكثفة بشأن قضايا عسيرة وهامة للغاية كانت تتطلب توازناً دقيقاً بين الشواغل الأمنية والسياسية لجميع البلدان المشاركة في هذه المفاوضات . ولقد استمرت المناقشات بشأن تكوين ومهام المجلس التنفيذي لعدد من السنين . بيد أنه في هذا العام ، وبعد مشاورات مكثفة قام الرئيس ، في نص التذييل الثاني ، بتلخيص مقترحات شتى للمجلس التنفيذي بغية المساعدة في توجيه مناقشاتنا المقبلة لهذا الموضوع . وفي قضية التفتيش بالتحدي ، بذل الرئيس جهداً محموداً حقيقةً للتوصل إلى توافق آراء بشأن مبدأ التفتيش بالتحدي الذي يكون إلزامياً وبإنذار قصير ، ومع ذلك فما زالت الوفود غير متفقة عليه تماماً . وتظل الصعوبات قائمة حول كيفية حماية المرافق العسكرية والمدنية الحساسة التي لا تضم أسلحة كيميائية ، في حين توفر في الوقت ذاته الارتياح فيما يتعلق بالامتثال . ويعكس عمل الرئيس بشأن التفتيش بالتحدي الوارد في التذييل الثاني التقدم المحرز والعقبات المتبقية ، وهو ، إذا أضيف إلى الأعمال السابقة بشأن هذا الموضوع ، يعد أساساً طيباً للمزيد من المناقشات .

ونحن ندرك تمام الإدراك ضرورة إزالة الأسلحة الكيميائية من على وجه الأرض بأسرع ما يمكن .فهذه مسألة أمن لجميع البلدان . وفي عالم اليوم يتخذ الأمن من الهجمات الكيميائية صوراً مختلفة . ففي فترة العشر سنوات التالية لإنفاذ الاتفاقية ستأتي مرحلة انتقال من الأمن القائم على هذه المجموعة من الصور المختلفة إلى الأمن القائم على الاتفاقية . وقد أعرب عدد من البلدان عن قلقه حول كيفية كفالة الأمن خلال تلك الفترة ، في الوقت الذي تظل بعض الأسلحة الكيميائية ، وإن قلت ، موجودة في ترسانات وطنية . وكثير من القضايا التي نناقشها في مؤتمر نزع السلاح يتناول مسألة الأمن خلال فترة الانتقال من مجموعة مختلفة من المناظير المترابطة ـ نظام التدمير ، والتحفظات ، والمساعدة والحماية في حالة حدوث استخدام لأسلحة كيميائية ، والتدابير الرادعة لعدم الامتثال ، وحوافز تشجيع جميع الدول القادرة على استخدام الأسلحة الكيميائية على الانضمام إلى الاتفاقية . وأعتقد أن بوسعنا ، بل ومن واجبنا ، إيجاد ترتيبات تتمشى مع أهداف الاتفاقية وتزيل مخاوف جميع الدول . وبالنظر إلى تعقيدات عامل الأمن ، فقد يكون من الضروري وضع عدة أحكام مختلفة لإزالة جميع المخاوف .

ويأمل وفد الولايات المتحدة أن يولي مزيد من الاهتمام ، عند استئناف أعمالنا خلال فترة ما بين الدورتين ثم في عام ١٩٩٠ ، إلى هذه القضايا الأمنية المترابطة ، وأن يتم التوصل إلى سبل للتصدي لجميع هذه المخاوف . إن حل هذه القضايا لأمر هام للمساعدة في التوصل إلى الطابع العالمي اللازم للاتفاقية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه .

وأود الآن أن أقدم إليكم تقريراً عن حالة العمل في مشروع التقرير السنوي للمؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . فبعد أن قدمت اليوم تقارير اللجان المخصصة وفق البنود ٤ و٥ و٨ من جدول الأعمال ، يكتمل عمل الأجهزة الفرعية . وسوف أضع التقارير الثلاثة أمام المؤتمر للاعتماد في الجلسة العامة الختامية ، التي تعقد يوم الخميس القادم ، قبل أن نتخذ قراراً بشأن التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة . وإنني أدعو الوفود التي ترغب في التحدث عن هذه التقارير الثلاثة ، سواء قبل اعتمادها أم بعد ، أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين . وكما أعلنت من قبل ، في جلستنا العامة الأخيرة ، فثمة قضية أخرى يتعين البت فيها ، ينبغي أن نجد لها حلاً اليوم أو غداً . ونظراً لأنه يتعذر تعميم وثيقة واحدة تضم مشروع التقرير السنوي ، فقد طلبت إلى الأمانة اتخاذ ترتيبات جديدة لعرض المشروع ، الذي سيعرض للقراءة الثانية في جلسة غير رسمية قبل الجلسة العامة الأخيرة . أما بالنسبة للقراءة الثانية للأجزاء التقنية والفقرات الموضوعية في البنود ١ و٢ و٣ و٧ من جدول الأعمال فستكون أمامنا الوثائق التالية: ورقة العمل CD/WP.370 بشأن الأجزاء

التقنية ، والوثيقة CD/WP.370/Add.1 التي تشرح الإضافات والتصويبات التي أدخلت بعد القراءة الأولى للأجزاء التقنية ، وكذلك التنقيحات الثانية لأوراق العمل من CD/WP.371 إلى CD/WP.374 . ولعلكم تتذكرون أن النصوص الإنكليزية لهذه الوثائق المتضمنة للفقرات الموضوعية جرى توزيعها بالنصوص المنقحة تنقيحاً أولاً في الجلسة العامة التي عقدت يوم الخميس الماضي . أما التنقيحات الثانية لأوراق العمل فسيتم تعميمها بطبيعة الحال بجميع لغات المؤتمر الرسمية .

وسيتم توزيع الوثائق الجديدة - CD/WP.370/Add.1 و CD/WP.371-374/Rev.2 - اعتباراً من الساعة ١٥/٠٠ غداً في العيون المخصصة للوفود . وستكون النصوص الإنكليزية متوافرة قبل ذلك ، واعتباراً من الساعة ١١/٠٠ حتى يتاح الوقت للوفود لدراسة هذه النصوص قبل القراءة الثانية لها . وكما تعلمون ، فإن على الأمانة كذلك أن تعد فهرساً للمحاضر الشفوية حسب البلدان وحسب الموضوع للدورة السنوية لعام ١٩٨٩ . ولقد علمت أنه سيجري تعميم مشروع الفهرس على الوفود يوم الاربعاء ٦ أيلول/سبتمبر ، وتقبل الأمانة تصويبات الوفود حتى منتصف نهار يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ، قبل دمج النص النهائي في مرفقات التقرير السنوي .

واسمحوا لي الآن أن أشرح لكم بشكل عام البرنامج المقترح الذي سنسير عليه يوم الخميس القادم . فستعقد الجلسة غير الرسمية للقراءة الثانية لمشروع التقرير السنوي اعتباراً من الساعة ١١/٠٠ . وبعد ذلك مباشرة ، يعقد المؤتمر جلسة عامة لاعتماد تقارير اللجان المخصصة ثم التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأكون ممتناً إذا سجلت الوفود الراغبة في التحدث في الجلسة العامة يوم الخميس أسماءها لدى الأمانة ، مبينة في الوقت ذاته ما إذا كانت ترغب في تقديم بياناتها قبل أو بعد اعتماد تقريرنا السنوي .

وليست لدي مسائل أخرى ينظر فيها اليوم . وسيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية يوم الخميس ٣١ آب/أغسطس ، الساعة ١١/٠٠ ، وسيعقد جلسته العامة الأخيرة لعام ١٩٨٩ بعد الجلسة غير الرسمية مباشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠